

الطبيعة المتميزة لمخاطر المصرفية الإسلامية

يمكن ملاحظة الفرق بين صياغة النظرية والتطبيقات الفعلية للمصرفية الإسلامية، إذ تطلع الاقتصاديون المسلمون إلى أن تكون مطالبات المصارف الإسلامية في صورة أموال ودائع استثمارية فقط، فيما يتم توظيف هذه الأموال في أصول وفق عقود المشاركة في الربح.

وفي ضوء هذا التصور النظري فإن أي صدمة في جذب الأصول تمتصها ودائع الاستثمار القائمة في طبيعتها على المشاركة في المخاطر، وبهذه الطريقة تقدم الصيرفة الإسلامية بديلاً أكثر استقراراً من النظام التقليدي، وطبيعة المخاطر العامة للمصرفية الإسلامية تشب الصناديق المشتركة (صندوق الاستثمار المشترك هو أداة استثمارية تتكون من مجموعة من الأموال المحصلة من العديد من المستثمرين بغرض الاستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأدوات سوق المال والأصول المماثلة، ويتم تشغيل صناديق الاستثمار من قبل مديري الأموال الذين يستثمرون رأس مال الصندوق ويحاولون تحقيق مكاسب رأس المال والدخل لمستثمري الصندوق، ويتم هيكلة محفظة الصناديق الاستثمارية والحفاظ عليها لنتناسب مع الأهداف الاستثمارية الواردة في النشرة. تفسير صندوق الاستثمار المشترك)

إدارة المخاطر الخلفية والتطور

رغم أن نشاطات الأعمال تتعرض دائماً لمخاطر، نجد أن الاهتمامات والدراسات الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، ففي سنة ١٩٥٩ أشارت دراسة (Markowitz) إلى أن اختيار المحفظة ما هي إلا معضلة تعظيم العائد المتوقع من هذه المحفظة وتخفيض مخاطرها، ويأتي العائد المتوقع (الذي يقاس بالوسط الحسابي) فقط بالدخول في مزيد من المخاطر، وفي ذلك فإن المعضلة التي تواجه المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلى من المخاطر والعائد، وقد أشار تحليل (Markowitz) إلى العناصر العامة والخاصة للمخاطر وأنه يمكن تخفيف أثر المكون الخاص من خلال تنويع محفظة الأصول بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر، ومع ذلك فإن منهجه يواجه مشكلات حالة اشتغال المحفظة الاستثمارية على أصول كبيرة.

المحفظة الاستثمارية: Investment Portfolio هي عبارة عن مجموعة من الأدوات المالية التي يستخدمها الفرد أو الشركات مثل الأسهم والسندات والتي توجد في مشاريع وشركات مختلفة. حيث يسعى الفرد أو المستثمر من خلالها إلى الحصول على العوائد من خلال جمع الأوراق المالية بطريقة تعكس الأهداف المالية وتجنب المخاطر

وفي المحفظة الاستثمارية يكون رأس المال موزع على عدد من الأصول، و بالتالي في حالة الخسارة فلا يؤدي ذلك لخسارة كاملة لرأس المال.

وفي عام ١٩٦٤ قام (Sharpe) بتطوير نموذج "تقييم الأصول الرأسمالية" نموذج تقييم الأصول الرأسمالية هو نموذج يصف العلاقة بين المخاطرة المنظمة والعوائد المتوقعة للأصول خاصة الأسهم. يستخدم النموذج على نطاق واسع من خلال تمويل سعر السندات الخطرة وتوفير عوائد متوقعة للأصول بالنظر لمخاطرة تلك الأصول وحساب تكاليف رأس المال. وتناول فيها "المخاطر العامة" و"المخاطر المتبقية" والذي يقيس درجة حساسية الأصول للتغيرات في السوق، التي يمكن من خلاله تشتيت المخاطر المتبقية عن طريق تنويع المحفظة الاستثمارية.

المخاطر المتبقية تلك المخاطر التي من المتوقع أن تبقى بعد الاستجابة المخطط لها للمخاطر العالية وتلك المخاطر التي تم قبولها عمداً. "إنها مقبولة وضمن قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر. في بعض الأحيان لا توجد إجابة معقولة للمخاطر المتبقية. المدراء يقبلون أنهم موجودون هناك. إذا كان يجب القيام به ، فسيكون كذلك ، وليس هناك الكثير مما يمكنك فعله حيال ذلك. يتم تحديد هذه المخاطر أثناء عملية التخطيط. يمكن تخصيص ميزانية لحجز نفقات غير متوقعة لتغطية مثل هذه المخاطر.

اما نظرية "مراجعة الاسعار" التي قدمها (Ross) سنة ١٩٧٦م فقد ذهبت للقول بان عددا من العوامل تؤثر في العائد المتوقع للأصول، واثر هذا النظرية هو ان المخاطر الاجمالية هي حصيلة جمع المخاطر المرتبطة بكل عامل من العوامل اضافة الى المخاطر المتبقية. (المراجعة هي اكتشاف الاوراق المالية غير المسعرة بشكل صحيح، اي التي تكون قيمتها السوقية اقل من قيمتها الحقيقية، وتلك التي تكون قيمتها السوقية اعلى من قيمتها الحقيقية، والعمل على شراء الاولى وبيع الثانية بنفس الوقت من اجل تحقيق ارباح مضمونه خالية من المخاطر)، وتقوم نظرية المراجعة على عدد من الافتراضات التالية:-

- ١- في حالة التأكد يفضل المستثمرون العائد الاعلى على العائد الاقل.
- ٢- يوجد عدد كافي من الاوراق المالية في المحفظة لتكوين محافظ وتحديد المخاطر الخاصة بكل ورقة، والتي تختلف عن مصادر خطر الاوراق المالية.
- ٣- السوق المالي كفوء، سوف يضمن عدم وجود فرص لتحقيق ارباح غير عادية من خلال عملية المراجعة.

٤- لا توجد تكاليف بخصوص الضرائب والمعاملات ولا توجد قيود للبيع على المكشوف، فهذه النظرية تقوم على عدم وجود فرص المراجعة على عكس اسمها فلا سم يدل على طريقة الاستنتاج وليس على الية التطبيق.

ف نجد ان استراتيجيات ادارة المخاطر واساليبها الحديثة هي ملامح النظريات المذكورة كما تتبنى ادوات كثيره لتحليل المخاطر، والعنصر المهم في ادارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطر والعائد، فالعائد المتوقع يزداد مع زيادة المخاطر، فطالما ان الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد على اسهم المساهمين

ادارة المخاطر العملية والنظام

رغم ان العناصر الاساسية لادارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وادارتها، إلا ان جميع هذه الخطوات لا يمكن ان تنفذ بفاعلية ما لم تكن جزء من نظام اشمل، ولا بد لعملية ادارة المخاطر ان تكون شاملة تغطي كل الادارات والاقسام التابعة للمؤسسة حتى توجد الوعي والادراك بمسألة ادارة المخاطر. ونجد هنا ان العملية الخاصة بادارة المخاطر في اي مؤسسة مالية تعتمد على طبيعة أنشطة تلك المؤسسة وحجمها وتطورها. وسوف نستعرض نظام المخاطر التي تتبناه جميع المصارف والذي يتكون من المكونات الثلاثة التالية:-

اولاً:- تهيئة بيئة مناسبة وسياسات واجراءات سليمة لادارة المخاطر:- لكل مؤسسة يوجد مجلس ادارة وهو الجهة المسؤولة عن وضع الاهداف الكلية للمؤسسة وكذلك السياسات والاستراتيجيات الخاصة بادارة المخاط. ويجب تبليغ الاهداف العامة الى جميع اماكن المؤسسة المالية. وعلية ان يتأكد من ان الادارة التنفيذية قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها. كما يجب على مجلس الادارة ان يقوم بالاطلاع بصورة منتظمة على المخاطر التي تواجه المؤسسة او المصرف من خلال التقارير. وتقع على الادارة العليا مسؤولية البنود الذي وضعها مجلس الادارة فعلى ادارة المؤسسة او المصرف ان تضع السياسات والاجراءات التي تستخدم في ادارة المخاطر والت نظم عملية مراجعة ادارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها والنظم الكافية لقياسها، وكيفية تسجيلها، وكيفية تنفيذ ادارة المخاطر وتحديد الاشخاص واللجان المختصة بادارة المخاطر، وتحديد واجبات قياس الخطر ومراقبتها من جانب، والسيطرة عليها من جانب اخر، وكذلك توفير القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، والاخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الاطراف الاخرى، والاطار الائتمانية.

ثانياً:- الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء أثارها:- ينبغي ان يكون لدى المصارف نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، والخطوات التي يجب اتخاذها لتصنيف ومراجعة المخاطر، وتقدير وتقييم درجات التعرض للمخاطر.

ثالثاً:- وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية:-

نظام الرقابة الداخلي " هو مجموعة من البرامج التنظيمية ومن كل الطرق والاجراءات المستعملة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وذلك بهدف مراقبة دقة المعلومات ورفع الاداء وضمان تطبيق التعليمات"

فيجب ان تتوفر في المصارف وسائل مراقبة تضمن الالتزام التام بكافة السياسات، والذي يشمل نظام مراقبة داخلية ونظم معلومات كافية. كما يجب ان تكون هنالك سياسات واجراءات واجب التقيد بها بصوره منتظمة وتشمل المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي واصدار تقارير دورية منتظمة من اجل تحديد مواطن الضعف والعمل على معالجتها، وكذلك نجد ان عنصر الحوافز والمحاسبة من العناصر المهمة التي تساهم في تقليل المخاطر.

وان عملية الرقابة تحقق الاهداف التالية:-

- ١- التحقيق الامثل للعمليات.
- ٢- نزاهة المعلومات المالية.
- ٣- مطابقة القوانين والتشريع المعمول به.

وقد قسم الخبراء العناصر المكونة لنظام الرقابة الداخلية الى خمسة عناصر :-

- ١- البيئة الرقابية:- هي المحيط الذي توجد فيه جميع الاساليب الرقابية المحاسبية وتعد فيها الاوراق المالية والتي تعكس التزام الادارة بنظام رقابي فعال.
- ٢- تقييم المخاطر:- هو دراسة ماذا يمكن أن يسبب الضرر للمؤسسة او المصرف، بحيث يمكن معرفة ما إذا كانت الاحتياطات التي اتخذت كافية أو يجب ان نعمل المزيد لمنع الضرر هذه المؤسسة.

- ٣- الأنشطة الرقابية:- هي السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من أن تعليمات الإدارة تم تنفيذها، وبصفة خاصة فإن الأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية

المراجعة هي السياسات والإجراءات التي تتعلق بما يلي: فحص الأداء. الرقابة على تشغيل المعلومات.

٤- نظام المعلومات والاتصال:-

٥- القيادة:- القدرة على تحفيز وإثارة اهتمام الافراد العاملين في المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف المنشودة.